

خاتمة المستدرک

[336] والعجب أنه - رحمه الله - ذكره في أول الترجمة بهذا العنوان: الشيخ الفاضل

المحقق، والحبر الكامل المدقق، خلاصة المتأخرين، محمد، إلى آخره (1)، ثم تأمل في وثاقته، وهي أدنى درجة الكمال. وقوله: خصوصا بعد ما عرفت، إلى آخره، فيه: أولا: إنه ليس في اسم الكتاب الذي ألفه فيه دلالة على اعتقاده على حجية مطلق الاخبار. ففي الاصل: ورسالة في العمل بأخبار أصحابنا (2) ولم أجده في غيره، ولكنه ذكر في أول الترجمة هكذا. ورسالة في أن على أخبارنا الاحاد في أمثال هذه الازمان المعول، كما نسبها إليه صاحب الاصل، وهو أعرف بوجه التعبير، ولا دلالة فيه أيضا على ما نسبته إليه، مع أنه يمكن أن يكون غرضه الموجودة في الكتب الاربعة، كما عليه جمع من المحققين، أو اشتراط في ضعافها الانجبار، ولا ينافي ذلك كون المستند هو الخبر الضعيف، فينطبق على ما عليه جماعة من حجية الاقسام الثلاثة (3): الصحيح والحسن والموثق، والضعيف إذا انجر. وثانيا: إن اعتقاد حجية مطلق أخبار أصحابنا - بالنظر إلى ما أداه إليه

(1) روضات الجنات 7: 26 ترجمة 749. (2) أمل الاصل 2: 253 رقم 749. (3) في هامش الحجرية ما لفظه: ثم اني بعد ما كتبت هذا الموضوع باشهر عثرت على هذه الرسالة الشريفة فوجدتها في غاية المتانة والدقة والتحقيق، وضعها على طريقة الفقهاء - لكيفية استنباط الاحكام من ادلة الفروع - في ضمن فصول، ذكر في بعضها العلوم التي يحتاج إليها الفقيه وقال فيه. - واما الاصول. فهو العلم الذي عليه مدار الشريعة، واساس الفقه، وجميع اصوله وفروعه مستفادة منه، فالاحتياج إليه أمس من سائر العلوم، فلا بد من ضبطه غاية الضبط، وكلما انتهى في معرفته وجود البحث في معانيه، وأكثر من المطالعة في مسائله، وعرف قوانينه، وعلم مضمون دلائله كان اقرب إلى معرفة الفقه، واسهل طريقا إلى سلوك الاستدلال على مسائله، ويكفي منه الاتقان لمثل: مبادئ الوصول، وتهذيب الوصول، وان انتهى إلى منتهى الوصول ونهاية الوصول كان غاية المراد. وبالجمله فالاحتياج إلى هذا العلم شديد، والتوصية به جاءت من جميع المشايخ، وباهماله = (*)